الانقلابات العسكرية س/ يعد الانقلاب العسكري احد المعوقات التي تقف بوجه الدولة الدمقراطية اكتب مقالة تاريخية عن ذلك مبين فيها نتائج الانقلاب العسكري؟

ان نوايا القائمين بالانقلاب بغض النظر عن نواياهم قبل القيام به، وسواء أكانوا حسني النية فيما يعلنونه في بيانهم الأول من وعود، وكونهم يستهدفون إقامة حكم ديمقراطي، أم لم يكونوا كذلك، فإن الذين قاموا بالانقلابات العسكرية – بوجه عام – لم يقيموا إلا حكماً عسكرياً لا ديمقراطياً.

فقد يقيم العسكريون القائمون بالانقلاب وزارة مدنية أو مختلطة، الإ ان الواقع أرانا ان وزارة من هذا القبيل، أما أن تكون واجهة لحكم السلطة الحقيقية فيه بيد العسكريين. وأما إنها لا تستطيع البقاء في الحكم والعمل مع الانقلابيين وقد أرانا الواقع عبر التاريخ ان الانقلاب العسكري يعقبه عادة تعطيل المجالس التمثيلية وإعلان الأحكام العرفية وحل الأحزاب، وفرض الرقابة على الصحف وتوقيف عدد من الساسة وصدور قرارات العزل السياسي وحجز الأموال.

ان حكومة عسكرية تلي الحكم بانقلاب قد تقوم بإصلاح ما لكسب الشعبية مثل محاربة الفساد. ولكن قبل مرور وقت طويل يتطرق الفساد إليها نفسها بسبب ممارستها سلطات مطلقة.

فالانقلاب العسكري تقوم به جماعة صغيرة، ومن الجائز ان تكون فكرته، فكرة فرد واحد، وقد يقوم لمصلحة الجماعة الصغيرة التي قامت به أو حتى لمصلحة الفرد.

وهكذا نجد انه قد يكون أحد أسوأ عيوب الانقلابات العسكرية، إنها تشكل نكسة في مسيرة العمل الشعبي لبناء النظام الديمقراطي في البلد الذي تقع فيه، وعائقاً أمام المواطنين وممارسة حقوقهم وحرياته.

ان غياب الديمقراطية، أو ضعفها، يعرض النسيج الاجتماعي للضعف ويهدد وحدة المجتمع ويعرضه للتفسخ.

مسالة الأقليات وعدم تطبيق المساواة والتمييز بين السكان. فإذا ما بذلت أقصى الجهود الهادفة لمعالجة الأقليات من خلال تطبيق المساواة وإنعاش الممارسات الديمقراطية الفكرية والسياسية بحيث يحل الانتماء الوطني وتتراجع الانتماءات العرقية والطائفية وتتكامل عناصر الوحدة الوطنية التي تشكل الدرع الواقي ضد التدخل. وربما لا تمثل المشاركة السياسية حلاً كاملاً. ولكنها تسهم في توحيد المواطنين أمام محاولات التدخل لأن المواطن يشعر بأنه جزء من الدولة وليس غريباً عنها.

الفجوة والتباعد بين النصوص الدستورية والواقع العملي، وعدم رسوخ مفهوم الدولة في أغلب الأحيان، وغياب التعددية السياسية، وتقييد الإدارة السياسية نتيجة التبعية الاقتصادية، كلها سمات للممارسة المستبدة في الأنظمة العربية، من شأنها ان تبعد هذه الأنظمة عن المفهوم الديمقراطي.